

عاجلة لاحتياجات ليبيريا كما ترد في خطة التنمية لهذا البلد ،
أخذة في اعتبارها حالته الاقتصادية الحرجية الراهنة :

٤ - تحيط علماً بالتدابير التي تقوم بها حكومة ليبيريا
لتعزيز اقتصاد البلاد من خلال إصلاحات السياسة
المؤسسة والاقتصادية :

٥ - تكرر مرة أخرى نداءها إلى جميع الدول
والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة لتقديم
المساعدة الكبيرة والمناسبة من خلال القنوات الثنائية أو المتعددة
الأطراف ، ولا سيما إذا كانت متاحةً على شكل معونة أو قروضاً
بشروط تساهيلية ، بغية تمكين ليبيريا من التنفيذ الكامل لبرنامج
المقدمة الاقتصادية الموصى به :

٦ - ترجمة من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد الضرورية لتنظيم
برنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتكنولوجية والمادية إلى ليبيريا :
(ب) أن يبقى الحال في يتعلق بتقديم المساعدة إلى
ليبيريا قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق مع
الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وغيرها
من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية المعنية ،
وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية
الثانية لعام ١٩٨٥ ، بحالة البرنامج الخاص لتقديم المساعدة
الاقتصادية إلى ليبيريا :

(ج) أن يتخذ الترتيبات الازمة لاستعراض الحال
الاقتصادية في ليبيريا وحالـة البرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى
ليبيريا وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في
دورتها الأربعين .

المجلس العام ١٠٣

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

١٨٣/٣٩ - تقديم المساعدة إلى ليسوتو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٠٢ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢
كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي أعرب فيه المجلس ، في جملة
أمور ، عن القلق إزاء الحالة الخطيرة الناشئة عن إغلاق جنوب
إفريقيا بعض مراكز الحدود بين جنوب إفريقيا وليسوتو بهدف إرغام
ليسوتو على الاعتراف بيانتوستان الترانسكتي ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٥٣٥ (١٩٨٣)
المؤرخ في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٨٣ ، الذي أيد فيه المجلس تقرير

عن استجابة المجتمع الدولي لبرنامج الثلاث سنوات للقررة
١٩٨٢ - ١٩٨٤ من أجل إعادة التشبيب الاقتصادي لغينيا
الاستوائية وتنميتها الذي عرض في المؤتمر الدولي للمانحين .

المجلس العام ١٠٣

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

١٨٢/٣٩ - تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى ليبيريا إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٧/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون
الأول / ديسمبر ١٩٨١ و١٤٩/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون
الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، اللذين ناشدت فيها جميع الدول
الأعضاء ، والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظمة
الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية أن تقدم جميع
المساعدات الممكنة لتعزيز ليبيريا وإنعاشها وتنميتها ،
وإذ تشير أيضاً إلى التقرير الموجز للأمين العام (٨٠) ،

وإذ تلاحظ من التقرير أن ليبيريا ، على الرغم من مختلف
العوامل المعاكسة ، لاتزال تحقق بعض التقدم في جهودها الإنمائية
نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة ،

وقد لاحظت الجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا لتعبئة الدعم
الدولي لخطة التنمية في البلد عن طريق تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة
للمانحين ، عقد في برن في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ بمساعدة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن ليبيريا لاتزال تعاني من
صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة تتسم بوجود مشاكل حادة في
ميزان المدفوعات ونقل عبء الدين الخارجي وتدحرج عائدات
التصدير ، مما أدى إلى نقص الموارد الازمة لتنفيذ برامجها الخاطئة
للتربية الاقتصادية والاجتماعية ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للتدابير التي
اتخذها لتنظيم وتعبئة الدعم للبرنامج الدولي لتقديم المساعدة
الاقتصادية إلى ليبيريا :

٢ - تلاحظ مع الارتياح ما أعرب عنه المشركون في
مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين من اهتمام بخطة التنمية في ليبيريا :

٣ - تناشد جميع الدول والمؤسسات المالية الدولية
ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة أن تستجيب بسخاء وبصفة